

إشادة بحذف عبارة «مخلصاً لرئيس الجمهورية» من يمين ضباط الجيش

■ مصدر مطلع: الجيش لن يطيع أى رئيس قادم فى حال انحرافه ■ المدعى العام العسكرى الأسبق: تصويب تشريعى



عدلى منصور

فى كافة الدساتير وفى القوانين الداخلية، يعتبر هو القائد الأعلى، ولكن هناك جريمة فى القانون رقم ٢٥ لسنة ٦٦ القضاء العسكرى تتمثل فى نصوص المواد ١٥١ و١٥٢ و١٥٣ التى تعاقب الشخص العسكرى الذى لا يطيع الأمر العسكرى القانونى، غير أنه يجب أن نلاحظ أيضاً أن المشرع العسكرى استلزم لاطاعة الأمر أن يكون أمراً قانونياً، والتعريض على القتل ليس أمراً قانونياً.

وختم المدعى العام العسكرى الأسبق بأن «كون رئيس الجمهورية القائد الأعلى لا يمنع من تعديل القسم على النحو الذى تم؛ لأن أوامره للقوات المسلحة تستلزم أن تكون قانونية». منكرًا بأن «هناك نصاً دائماً فى كل الدساتير على أن القوات المسلحة هى ملك للشعب، وهناك نص آخر يشير إلى أن الشعب مصدر السلطات».

وأضاف أن «قرار الرئيس المؤقت يجعل مؤسسات الدولة قوية وتمثلها للوطن وللشعب وليس لأى رئيس مهما كان، لأن القرار سيتروى عليه عدم طاعة الجيش لأى رئيس قادم فى حالة انحرافه عن المسار الصحيح لمصلحة الوطن والشعب».

بمنوره، قال اللواء سيد هاشم المدعى العام العسكرى الأسبق إن «قرار الرئيس المؤقت تصويب تشريعى لما كان ينهى عليه أن يكون اليمين من حيث الولاء للوطن وليس لأشخاص»، مشيراً إلى أنه «من قبل الصدفة أن يحاكم رئيس فى وقت واحد (مبارك ومرسى) عن جريمة التعريض على قتل مواطنين، فهذا لو احتج الرئيس بأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن قسم الولاء يلزم القائد العام والقوات المسلحة بتنفيذ أوامره».

ونابع بقوله: «يجب أن نلاحظ أن رئيس الجمهورية

كتب، حاتم الجبلى».

قال مصدر مطلع إن قرار رئيس الجمهورية المؤقت عدلى منصور بحذف عبارة «مخلصاً لرئيس الجمهورية» من يمين الولاء الجديد الذى سيتلزم بأدائه ضباط القوات المسلحة، هو «قرار صائب لحماية الشعب من أى رئيس يحاول فتح المواطنين».

ورأى المصدر، فى تصريحات له الشروق، أن «القرار يؤكد أن القوات المسلحة ملكاً للشعب، ولمست تابعة لرئيس الجمهورية»، مشيراً إلى أن هذا «القرار يعنى أن الجيش لن يكون طرفاً فى العملية السياسية ومهمته هى حماية أمن الوطن خارجياً وداخلياً، ويساعد القوات المسلحة على تنفيذ عقيدتها الراسخة فى حماية الشعب وفقاً للقانون والدستور».

الرئيس يتسلم مسودة الدستور خلال ساعات

■ «الشروق» تنشر أهم تعديلات لجنة العشرة على الدستور

كتب.. محمد بصل،

عقدت لجنة العشرة لتعديل الدستور اجتماعا حاسما، أمس، للاتفاق على الصياغات النهائية للمواد التي تقترح اللجنة تعديلها في دستور ٢٠١٢، تمهيدا لإرسالها إلى رئيس الجمهورية المؤقت، المستشار عدلي منصور خلال ساعات، والذي سيعرضها بدوره على لجنة الخمسين عقب تشكيلها.

وعلمت «الشروق» أنه تم الاتفاق على أن يكون نظام الحكم في الدولة برلماني. برلماني القريب من الشكل الحالي بالدستور، لكن مع إسناد بعض الاختصاصات المقررة للرئيس إلى مجلس الوزراء، وكذلك إلغاء مجلس الشورى وأن يكون البرلمان من غرفة واحدة فقط هي مجلس النواب، وتم الاستقرار أيضا على عدم تغيير نص المادة الثانية الخاصة بمبادئ الشريعة الإسلامية، مع استمرار دراسة إضافة نص تطبيق شرائع غير المسلمين عليهم في أحوالهم الشخصية. كما تم الاتفاق على تعديل المادة التي تحظر توقيع عقوبة



عدلي منصور

بدون نص قانوني أو دستوري، وإعادتها إلى ما كانت عليه في دستور ١٩٧١ لتصبح «لا عقوبة إلا بناء على قانون».

أيضا تم الاتفاق على إعادة المواد المنظمة لعمل المحكمة

الدستورية العليا إلى ما كانت عليه في دستور ١٩٧١، بحذف العدد الأقصى لأعضائها بأحد عشر قاضيا، وحذف النص الذي يمنحها من ممارسة الرقابة القضائية اللاحقة على قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، والتي سوف تستمر في أعمال رقابتها السابقة عليها.

وكانت اللجنة تلقت مقترحا من المحكمة الدستورية بالأب بفلد حكمها ببطالان قانون الانتخاب إلا بعد انقضاء مدة مجلس النواب القائم، لضمان استقرار الحياة النيابية، إلا أن اللجنة لم تبت في هذا المقترح، حتى مثل «الشروق» للطبع، وتوصل الاجتماع إلى اتفاق على حذف معظم المواد الانتقالية في الدستور، ومنها مادة العزل السياسي وإبقاء آثار الإعلانات الدستورية التي صدرت من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو الرئيس المعزول محمد مرسى، وكذلك المادة التي تنص على أن تجري الانتخابات النيابية القادمة بواقع الثلثين للقائمة والثلث للفردى.

المحافظون الجدد يؤدون اليمين الدستورية أمام الرئيس

■ على عبدالرحمن للجيزة.. وإبراهيم حماد لأسسيوط.. وطارق المهدي للإسكندرية
.. والتشكيل يضم ٢٥ محافظا و٩ نواب وتأجيل محافظي المنوفية والبحر الأحمر



جانب من أداء المحافظين الجدد لليمين الدستورية أمام الرئيس للوقت

■ (أشأ)

أدى المحافظون الجدد اليمين الدستورية أمام المستشار هادي منصور رئيس الجمهورية للوقت، وتكررت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن تشكيل مجلس المحافظين الجدد يضم ٢٥ محافظا، بينما تم تأجيل تسمية محافظي البحر الأحمر والمنوفية لحين الاتفاق عليهما.

وتقرر تعيين الدكتور على عبدالرحمن يوسف، محافظا للجيزة، وخالد فودة صديق، محافظا لجنوب سيناء، وطارق المهدي عبدالنواب محمد، محافظا للإسكندرية، والسيد عبدالفتاح سالم حرجور، محافظا لشمال سيناء، وبدر ططاوي بدر غندور، محافظا لمطروح، ومحمود محمد أحمد خليفة، محافظا للوادي الجديد، وسماح محمد أحمد قنديل، محافظا لبورسعيد، والدكتور جلال مصطفى محمد سعيد، محافظا للقاهرة.

كما تقرر تعيين إبراهيم حماد، محافظا لأسسيوط، والمستشار محمد عزت عجوة، محافظا لقرى الشيخ، والمستشار محمد مجدي محمد البهني، محافظا لبني سويف، وطارق محمد سيد الدين، محافظا للأقصر، وعمر محمد عبدالجواد الشوافي، محافظا للدقهلية، والدكتور محمد محمد عبدالنعم على نعيم، محافظا للفرقية، والهندس محمد أحمد عبدالقادر عبدالظاهر، محافظا للقليوبية، ومحمد عبداللطيف منصور، محافظا لدمياط، وأحمد بهاء الدين القصاص، محافظا للإسماعيلية، ومصطفى يسري

السيد عطا الله، محافظا لأسوان، والمربي أحمد يوسف السروي، محافظا للويس، وصالح الدين إبراهيم حسان زهانة، محافظا للمنيا، ومصطفى كامل عبدالباست مدهود، محافظا للبحيرة.

كما أدى محمود محمد عثمان عتيق، اليمين محافظا لسوهاج، وعبدالحاميد عبدالعزيز الهيجان، محافظا لقنا، والدكتور حازم أحمد عطية الله محافظا للفيوم، والدكتور سمير عبدالعزيز علي عثمان، محافظا للشرقية. وعلمت وكالة أنباء الشرق الأوسط أيضا أنه تم تعيين تسعة أشخاص لشغل منصب نائب محافظ بنفس محافظاتهم وهم:

أحمد شيف محمود محمد سقر، نائبا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشمالية، وأحمد تيمور شوقي عبدالله أحمد، نائبا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشرقية، وبن حماد الدين محمد طاهر، نائبا لمحافظة القاهرة للمنطقة الجنوبية، ومحمد أمين عبدالنواب سليمان، نائبا لمحافظة القاهرة للمنطقة الغربية.

كما تم تعيين محمود عبدالرحمن عثمان عتيق، نائبا لمحافظة الجيزة للأحياء، وأسامة حسن مصطفى شعبة، نائبا لمحافظة الجيزة للمراكز والمدن، ونادية أحمد صيد، نائبا لمحافظة البحيرة، وسليمان سيدهم عباس سيدهم، نائبا لمحافظة الشرقية، وإيهاب محمد لطفي حسن العتال، نائبا لمحافظة شمال سيناء.

